الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال يناقش آليات دعم من تم هدم منازلهم أو سيتم

عرنوس: استكمال بيانات المتضررين وفق قوائم دقيقة خلال شهر

مدير الصندوق: تقديم دعم بنحو ٨٠ ملياراً لـ ٩٢٧ متضرراً حتى أول نيسان

الوطن

ناقش مجلس إدارة الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال خلال اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس آليات وإجراءات تقديم الدعم للشريحة C التي تشمل مالكي مساكن تم هدمها أو سيتم هدمها بموجب قرارات الهدم والإزالة الصادرة عن المحافظة، بعد استكمال دراسة بيانات المتضررين بدقة وإقرار مبدأ التعويض، ليتم خلال الفترة القريبة المقبلة إطلاق عملية الدعم لهذه الشريحة.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من محافظي حلب واللاذقية وحماة الإسراع باستكمال بيانات الشريحة C وفق قوائم دقيقة تتم دراستها ومعالجتها، وذلك خلال مدة شهر من تاريخه، بالتوازي مع متابعة عمليات تقديم الدعم للشريحتين A وB، مؤكداً تعزيز الجهود وزيادة عدد ونشاط الفرق الهندسية للانتهاء من الكشف على الأبنية المتصدعة والمتضررة نتيجة الزلزال بأسرع وقت.

واستعرض المجلس نتائج عمل الصندوق وأداءه المالي خلال الفترة الماضية والدعم المقدم للمتضررين من الشريحتين A وB، ونتائج التواصل مع المتضررين من الشريحتين المذكورتين ممن لم يتقدموا بطلبات للحصول على دعم من الصندوق وحثهم على المبادرة وتقديم الطلبات في مراكز خدمة المواطن المحددة لهذه الغاية.

وأوضح مدير الصندوق فارس كلاس أنه تم حتى الأول من شهر نيسان الجاري تقديم دعم مالي بقيمة نحو ٨٠ مليار ليرة لـ ٩٢٧ متضرراً من الشريحتين A وB، مشيراً إلى أن ٩١بالمئة من الطلبات الواردة إلى الصندوق حصلت على الدعم.

وتمت خلال الاجتماع مناقشة عدد من الحالات الخاصة والطلبات المتعلقة بتقديم الدعم للمتضررين وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما تم التوصل إلى عدد من الخيارات التي تسمح للمتضررين بالحصول على الدعم المقرر وتجاوز بعض العقبات والصعوبات التي تحول دون ذلك ولاسيما ما يتعلق منها بعدم وجود كل المتضررين مع ضمان الحفاظ التام على الحقوق والملكيات وفق القوانين والأنظمة النافذة.

تعويض ٤٠٨ مزارعين متضررين في طرطوس واللاذقية وحمص

مدير الصندوق لـ«الوطن»: رصد موازنة تقديرية للصندوق ٨٧,٧ مليار ليرة

رامز محفوظ

وافق مجلس إدارة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية في الإنتاج الزراعي خلال اجتماع عقد أمس في وزارة الزراعة برئاسة وزير الزراعة محمد حسان قطنا للتعويض على مزارعي البيوت المحمية المتضررين في محافظة طرطوس نتيجة التثين الحاصل في منتصف وآخر شهر كانون الثاني من هذا العام في قرى دير الحجر والريحانية والثورة والهيشة ومنطقتي صافيتا وطرطوس، والتثين الحاصل في ١٩ تشرين الثاني و٢٣ كانون الأول من العام الماضي في قرى الهيشة وميعار شاكر ودير حباش وبيت نور الدين والدنانير في طرطوس والروضة والمقعبرية بنابناس على محاصيل البندورة والخيار والباذنجان والفاصولياء والكوسا والفليفلة والفريز ونباتات الزينة.

حيث بلغ عدد البيوت المحمية المتضررة ٤٠٧ بيوت بمساحة متضررة نحو ١٤٨ دونماً لدى ١٢٦ مزارعاً وبمبلغ إجمالي ٢١٦ مليون ليرة، وتعويض المزارعين المتضررين في منطقة صافيتا نتيجة الغمر الحاصل في بداية شهر شباط على البيوت المحمية المزروعة بالبندورة والباذنجان والخيار والفريز حيث بلغ عدد البيوت المتضررة ٥٠٤ بيوت بمساحة ١٦٨ دونماً وعدد المتضررين ٧٦ مزارعاً بمبلغ إجمالي ٣٦٦,٩ مليون ليرة.

كما وافق المجلس على التعويض على المزارعين المتضررين في منطقة جبلة بمحافظة اللاذقية نتيجة البرد الحاصل في نهاية الشهر الأول من هذا العام على الحمضيات حيث بلغ عدد المتضررين ١٩٢ مزارعاً بمساحة ٥٦٨ دونماً وبمبلغ ٥٧,٢ مليون ليرة، والتعويض على المزارعين المتضررين في منطقة تلكلخ بمحافظة حمص نتيجة الغمر الحاصل على محصول القمح في منتصف الشهر الأول من هذا العام حيث بلغ عدد المتضررين ١٤ مزارعاً بمساحة ٣٢٠ دونماً وبمبلغ إجمالي ٦ ملايين ليرة.

وأكد وزير الزراعة خلال الاجتماع أهمية التزام الفلاحين بالشروط الفنية المعتمدة لإنشاء البيوت المحمية لحماية محاصيلهم من التعرض للضرر عند حدوث التثين، وتدقيق التكاليف الفعلية لكل محصول، والتوسع بالمعلومات الواردة في التقارير الفنية التي توضح مسوغات منح التعويض.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية علي الإنتاج الزراعي محمد أبو حمود أن هناك معايير معتمدة وتعليمات ناظمة لحساب نسبة الأضرار الحاصلة، لافتاً إلى وجود لجان على مستوى الإرشادات الزراعية تسمى اللجان المكانية تعمل بالتشارك مع اتحاد الفلاحين وجهات أخرى مهمتها معاينة الضرر الحاصل وهذه اللجان تضع قوائم بأسماء الفلاحين المتضررين ومن ثم ترفعها إلى الدائرة المختصة بمديرية الزراعة وتتضمن نوعية الأضرار ونسبة الضرر الحاصلة.

ولفت إلى أن التعويض يتم على ثلاثة شرائح الشريحة الأولى في حال كانت نسبة الضرر من ٥١-٦٩ بالمئة يكون التعويض ٥ بالمئة من تكلفة إنتاج الدونم الواحد والشريحة الثانية من ٧٠-٨٩ بالمئة يكون التعويض ٧بالمئة من تكلفة إنتاج الدونم والشريحة الثالثة من ٩٠ بالمئة وما فوق يكون التعويض ١٠ بالمئة من تكلفة إنتاج الدونم.

وأشار إلى أن الصندوق يحصل على تكلفة الإنتاج من دوائر الاقتصاد الزراعي في المحافظات ومن مديرية الاقتصاد الزراعي في الوزارة ومن ثم يقوم بوضع المبالغ المخصصة لتعويض المتضررين ومن ثم تتم دراستها من اللجنة الفنية المركزية بوزارة الزراعة من الناحية الفنية وبعد الانتهاء من دراستها من اللجان الفنية ترفع إلى مجلس إدارة الصندوق الذي يقوم بدوره بإقرار حصول الضرر والمبالغ التي يجب اعتمادها وبعد إقرار المبالغ تحول المبالغ من المصرف الزراعي التعاوني إلى أفرعه في المناطق المتضررة ومن ثم يحصل الفلاح الذي تعرض للضرر على المبلغ المخصص له.

وختم أبو حمود بالقول: إنه تم رصد موازنة تقديرية للصندوق خلال العام الحالي تقدر بحوالي ٨٧,٧ مليار ليرة، لافتاً إلى أن هذه المبالغ تصرف فقط في حال حصول أضرار.

بعد رفع الفيول والغاز والبنزين

صناعة حمص لـ«الوطن»: هذه الإجراءات اغتيال وإنهاء للاقتصاد واقتراح بالسماح للقطاع الخاص بالاستيراد

جلنار العلي

رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضمن نشرتها الدورية أسعار المشتقات النفطية مرة جديدة، حيث وصل سعر ليتر المازوت الحر إلى ١٢٥٤٠ ليرة بعد أن كان ١٢١٠٠ ليرة، على حين تم تحديد سعر ليتر البنزين أوكتان ٩٥ بـ١٤٢٩٠ ليرة، بعد أن كان في النشرة قبل الأخيرة ١٣٩٨٥ ليرة، وليتر البنزين أوكتان ٩٠ بـ١١٥٠٠ ليرة، بعد أن كان ١١٥٠٠ ليرة سورية، في حين وصل سعر طن الفيول إلى نحو ٨,٦ ملايين ليرة، وطن الغاز السائل إلى نحو ١١,٣ مليون ليرة.

أمين سر غرفة صناعة حمص عصام تيزيني، اعتبر في تصريح لـ«الوطن» الإجراءات الحكومية المتعلقة برفع أسعار الطاقة أنها اغتيال وإنهاء للصناعة والتجارة والاقتصاد السوري الذي يعتمد في جزء كبير منه على توافر مصادر الطاقة.

وقال: إن كل المصطلحات أصبحت عاجزة عن التعبير عن الأداء الهش والرخو للفريق الاقتصادي وعلى الرغم من ذلك ما زالت الحكومة تدعي أنها تسعى للحفاظ على الصناعة وتشجيعها، وتدافع عن إنجازات غير واقعية، لافتاً إلى أن كل ما يحكى ضمن اللقاءات والمهرجانات والاجتماعات لا يطبق على أرض الواقع، والشاهد على ذلك المستهلك السوري الذي أصبحت قدرته الشرائية شبه معدومة، والتي أصبحت لا تشكل أكثر من ٥ بالمئة مما كانت عليه قبل عامين فقط.

وفي السياق، انتقد تيزيني حالة احتكار المشتقات النفطية من شركة المحروقات التي تعد مسؤولة عن عمليات الاستيراد وتحديد الأسعار والتوزيع، إذ باتت تسعر وفقاً للأسعار العالمية، فلم يعد هناك ما يسمى دعم القطاع الصناعي، وخاصة بعد أن أصبحت أسعار الكهرباء تزيد في سورية عن دول الجوار، مقترحاً السماح للقطاع الخاص باستيرادها لإتاحة المنافسة والتسعير وفقاً للواقع، وأشار إلى أن الحكومة يجب ألا تفكر بعقلية التاجر وألا تهتم بموضوع الربح والخسارة فيما يتعلق بدعم الاقتصاد الوطني، لأن الربح هنا يعني تنشيط العمل وتقديم حوافز لمنع هجرة الصناعيين، مؤكداً ضرورة دعم المزارعين الذين باتوا أكثر تضرراً من الصناعيين نتيجة لرفع أسعار الطاقة، ورأى تيزيني أن رفع أسعار المحروقات لا يعد السبب الرئيس في ركود الأسواق والكساد الحاصل بالبضائع، وإنما يسهم بشكل كبير في هذا التدهور وهجرة الصناعيين وإغلاق المعامل، إذ يوجد الكثير من الصناعيين الذين تركوا أعمالهم خلال العامين الأخيرين ونقلوا صناعتهم إلى الخارج، كما يوجد فئة أخرى كبيرة جداً أغلقت معاملها بشكل مؤقت وباتت تترقب ماذا يمكن أن يحدث، وهذه الفئة أدت إلى زيادة البطالة ولم أنها كانت مؤقتة.

وحول تأثير رفع أسعار المحروقات في الأسواق، أشار رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز معقالي في تصريح لـ«الوطن»، إلى أن الأسواق أساساً تعاني خلال الفترة الحالية الفوضى وارتفاع الأسعار، فكيف سيكون الحال مع ارتفاع أسعار الطاقة التي تعتبر المحرك الأول للعجلة الاقتصادية، والتي باتت ذريعة يلجأ إليها معظم التجار والصناعيين لتبرير رفع الأسعار، علماً أن هذا الارتفاع يؤثر بلا شك في الأسواق لكن لا يصل التأثير إلى الدرجة التي ترتفع فيها الأسعار في كل مرة.

وأشار معقالي إلى أنه مع دخول موسم الصيف، بدأت أسعار بعض الخضراوات الموسمية بالانخفاض اعتباراً من أمس، مطالباً بأن تقوم هيئة المنافسة ومنع الاحتكار بتفعيل دورها بشكل حقيقي في الأسواق.

إجازة استثمار لمشروع توليد كهرباء اعتماداً على الطاقة المتجددة في طرطوس

منحت هيئة الاستثمار السورية إجازة استثمار لمشروع توليد للكهرباء في محافظة طرطوس (مرتبط بشبكة التوزيع) اعتماداً على المصادر المتجددة (الطاقة الشمسية- لواقط كهروضوئية).

وبينت الهيئة أن الطاقة الإنتاجية للمشروع استطاعة ٢٥٠٠ كيلو واط، وبتكلفة تقديرية ٨,٥٦ مليار ليرة سورية، ومن المتوقع أن يؤمن ١٥ فرصة عمل.

وأشارت الهيئة إلى أن المشروع يأتي في ظل جهود الهيئة الرامية لإطلاق مشاريع استثمارية تدعم توليد الطاقة الكهربائية باستخدام المصادر المتجددة والنظيفة بما يقلل من فجوة الطاقة المحلية وبدعم توفير الاحتياجات السكانية والاستثمارية منها.

الدعم على طاولة جمعية العلوم الاقتصادية

عربش: تطبيق سياسة الدعم الحالية أدت إلى إفقار الفقراء

اقتراح لإجراء مسح شامل للأسر السورية الأكثر هشاشة

هناك فساد وسرقات تحت مظلة الدعم

هناء غانم

يبدو أن موضوع الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة يشكل سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف، ويرى الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الدكتور شفيق عربش أن واقع الحال في سياسة الدعم المتبعة الآن لا يمكن أن تسمى دعماً لأن مقارنة اعتمادات الدعم تدل على أن ارتفاعها ناتج عن التضخم وما يحدث يؤكد أن الحكومة تتحدث عن الدعم وهي لا تعرف معنى الدعم ولا لمن تقدمه.

وأفاد عربش خلال ورقة العمل بعنوان/ تصويب سياسات الدعم/ خلال ندوة في مقر جمعية العلوم الاقتصادية أن سياسة الدعم المتبعة لا يمكن أن تسمى دعماً بالشكل الصحيح، لأن الدعم هو تنفيذ لسياسة حكومية تسعى من خلالها لتحقيق هدف ما اقتصادياً أو اجتماعياً.

مستشهداً بالتوجهات العليا للرئيس بشار الأسد التي تحدث عنها خلال لقائه الأخير بمجموعة من أساتذة الاقتصاد البعثيين من مختلف الجامعات الحكومية، حيث قال: عندما نرى الدعم جزءاً من الاقتصاد، عندها فقط يتحول إلى حالة مفيدة، واعتبر عربش أن هذه العبارة هي «جوهر الموضوع» خاصة أن تطبيق سياسة الدعم الحالية أدت إلى إفقار الفقراء وإلى مزيد من الهدر والفساد ما يعني أنه يجب أن تصوب سياسة الدعم وفق توجهات وآليات مختلفة لأن الدعم لا يمكن أن يكون لجميع الناس إلا إذا كان جميع الناس فقراء.

إعادة توزيع

وجزم عربش أن إعادة توزيع الدعم إلى مستحقيه أصبحت ضرورة لكن ضمن ضوابط ومقترحات أولها إجراء مسح شامل للأسر السورية لتحديد الأسر الهشة ويترافق ذلك مع مسح للدخل ولنفقات الأسرة السورية وإصلاح سياسة الرواتب والأجور وهذا لا يعني زيادة الرواتب لأن كل زيادة تساهم في انخفاض القدرة الشرائية لليرة مع الإشارة إلى أن المعونة الاجتماعية يجب أن تكون مؤقتة وليست دائمة.

ودعا إلى أهمية التوجه إلى التمويل الصغير وتدريب الأسر على إطلاق مشاريع تنموية ريفية بسيطة ومنح قروض دائمة لمشاريع دون فوائد ولمدة طويلة خاصة بهذه الأسر معتبراً أنه الحل الأفضل للاقتصاد، ولاسيما أن الأسر يمكن أن تعتمد على نفسها بالإنتاج.

رأسمالية الدولة

ومن المقترحات يرى عربش أنه على الحكومة أن تتخلى عما يعرف برأسمالية الدولة وأن تكون هي من يبيع وهي التي تسعر وهي التي تنتج علماً أن مهمتها الأساسية يجب أن تتوجه إلى دورها الإنتاجي على الصناعات الإستراتيجية كالكهرباء وتكرير النفط وغيرها، وماعدا ذلك يجب أن تترك «الأمر لأهله». وفي الوقت ذاته لابد أن تقدم الدولة بيئة اقتصادية تسودها المنافسة والإنتاج الذي يكفي على الأقل لحاجة البلد مع إمكانية التصدير من خلال القوانين والتشريعات وصولاً إلى المنافسة الحقيقية بالأسواق وإطلاق العملية الإنتاجية بشكل كبير.

وذكر عربش أن سياسة التوظيف الاجتماعي التي تمت بعد حرب تشرين أدت إلى أن يصبح العاملون في الدولة عبئاً على القطاع العام موضحاً أن كتلة الرواتب والأجور وزعت على عدد كبير ما أدى إلى انخفاض الرواتب مبيناً أن ما حصل في الماضي أن كل شيء يوزع على الجميع وعلى نفس المستوى، وفق نظام البونات، لافتاً إلى أن ما كان يحصل لا يمكن أن يسمى دعماً، فمقابل تمويل الدعم هناك هدر كبير وسرقات وفساد تحت مظلته، مضيفاً: وشكلت عبئاً على الخزينة العامة للدولة، التي أوصلت إلى العجز ولفت إلى أنه لولا الحرب التي جرت على سورية لكنا ما زلنا نسير في هذه السياسة مشيراً إلى أننا لو قارنا الموازنات التي جاءت بعد ٢٠١٣ بأسعار الصرف التي كانت سائدة في حينها مع أسعار الموازنات قبل عام ٢٠١١، لوجدنا أنها انخفضت بقيمتها، وحتى من دون مقارنة مع أسعار الصرف، ولو قارناها بمعدلات التضخم لوجدنا أنها انخفضت بشكل أكبر، مشيراً إلى أن ٣٥ ألف مليار من اعتمادات الموازنة العامة للدولة منها ١٥,٥ ألف مليار دعم هو رقم هائل أصبحت تمول بالعجز وأخذتنا بحلقة مفرغة من التضخم وانخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية..

الأجر العادل

وأشار عربش إلى أن بعض مواد الدستور لا تطبق كما يجب فالدستور يكفل الأجر العادل للموظف فالعمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين، ويتولى القانون تنظيم العمل وشروطه وحقوق العمال، ولكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، واشترط الدستور على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيراتها. إضافة لذلك تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال.

وأشار عربش إلى أن الرواتب والأجور في سورية بدأت زيادتها منذ ٥٠ عاماً ٥٠ ليرة مقطوعة إلى الحال الذي وصلنا إليه موضحاً أن متوسط زيادة الرواتب والأجور الذي وصلنا إليه لم تتعد ١٠٠٠ مرة، على حين أن متوسط ارتفاع الأسعار خلال الـ٥٠ عاماً يزيد على ٢٥ ألف مرة، حيث كان راتب الخريج الجامعي قبل ٤٧ عاماً ٣٧٥ ليرة وكان هذا المبلغ يكفي لشراء ٣,١٢٥ آلاف ليتر مازوت وشراء أكثر من ٩٠ كيلو لحمة وغيرها من الحاجات، مبيناً أن هناك ضياعاً بالقدرة الشرائية بالرواتب والأجور وصلت إلى ٩٦ بالمئة عما قبل الحرب ٢٠١١.

هوية الاقتصاد

وأشار إلى مفهوم هوية الاقتصاد السوري وفق ما حدده الدستور حيث أوضح أن الاقتصاد الوطني يقوم على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص حيث تهدف السياسة الاقتصادية للدولة وفق الدستور إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة. وقال: لو سألنا اليوم أي مسؤول في الحكومة لماذا تدعم الحكومة.. لا يستطيع أن يجيب.. مؤكداً أنه للأسف هذه المواد الدستورية لا تطبق.. وأن موضوع الدعم وهم ونحن بحاجة لإصلاح سياسة الأجور وفق الدستور.

وتطرق عربش إلى أن التقديرات الأولية وفق المنظمات الدولية تقول إن ٧٥ بالمئة من الأسر السورية بحاجة إلى مساعدات.

وكان عربش قد أكد في بداية حديثه أن صورة الدعم الأساسية التي تم تبنيها في الآونة الأخيرة نتيجة الأزمة، هي دعم سلعي للأفراد، ، مبيناً عيوب هذا النوع من الدعم المتمثل في ارتفاع معدلات الهدر، وغالباً ما يتم اللجوء إلى أبسط وأضعف الإجراءات التي لا تكلفها أي عناء، عبر البحث عن مطارح ضريبية جديدة.

وأشار إلى أن الدعم تركز مؤخراً على سلع معينة، كالمحروقات والخبز والكهرباء وغيرها، فيما الدعم المقدم لبعض القطاعات الرئيسة، كالصحة والتعليم، تحول إلى سياسة عامة تكاد تتفق عليها جميع دول العالم.

جمعية الصاغة لـ«الوطن»: متأثراً بارتفاع سعره عالمياً مع تصاعد التوترات الجيوسياسية

سعر غرام الذهب يقفز ٢٣ ألف ليرة

راما العلاف

قفز سعر الذهب في السوق المحلية ثلاثة وعشرين ألف ليرة سورية للغرام الواحد عيار٢١ قيراطاً عن السعر الذي استقر عليه منذ أمس الأول.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق يوم أمس سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٩٣٩ ألف ليرة وسعر شراء ٩٣٨ ألف ليرة، على حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٠٤٨٥٧ ليرة وسعر شراء ٨٠٣٨٥٧ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٣ مليوناً و٨٠٠ ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٧ ملايين و٧٩٠ ألف ليرة.

وأعاد مصدر في جمعية الصاغة بدمشق لـ«الوطن» ارتفاع سعر الذهب المحلي لتأثره بسعر الذهب العالمي الذي يرتفع بدوره إثر الأزمات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم ولاعتباره ملاذاً آمناً.

ولفت إلى زيادة حجم المبيعات اليومي إلى ما بين ٢,٥ حتى ٣ كيلو ذهب يومياً مرجعاً ذلك إلى زيادة الإقبال على شراء الذهب عند ارتفاع سعره وذلك خشية أن يرتفع سعره أكثر.

عالمياً

حققت أسعار الذهب مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي، على الرغم من انخفاضها في جلسة الجمعة، عقب وصولها إلى مستويات غير مسبوقة، بعد أن دفعت التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط المستثمرين صوب الملاذ الآمن. وارتفعت أسعار الذهب بنحو ٠,٦٣ بالمئة خلال تعاملات الأسبوع.

وسجلت العقود الآجلة للذهب أمس ٢٣٦٩ دولاراً للأوقية. بينما صعدت العقود الفورية للذهب بنحو ٠,٣٤ بالمئة إلى ٢٣٥٢ دولاراً للأوقية.

وتشهد أسعار الذهب فورة من الارتفاعات لتصل المكاسب منذ بداية العام إلى أكثر من ١٣,٦ بالمئة، مع تزايد الإقبال على الملاذات الآمنة في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية.